http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1779) السنة السابعة - السبت (25) نيسان 2010

برعاية رئيس الجمهورية جلال طالباني

المدى تعقد مؤتمرها الأول بشأن الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة في العراق

جمع بين المؤسسات الحكومية والنخب الأكاديمية والخبراء من رجال الأعمال والمهتمين بالشأن الاقتصادي

برعاية رئيس الجمهورية جلال طالباني وتحت شعار (الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة في العراق) عقدت مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون في فندق منصور ميليا ببغداد امس مؤتمرها الاقتصادي الاول وذلك في سعي منها لتحريك قضايا الاقتصاد العراقي في راهنه الشائك من اجل الدفع باتجاه اصلاحات تراها النخب الاقتصادية ضرورة ملحة في المرحلة الحالية.
وعقد المؤتمر الذي يستمر ليومين بحضور ممثل رئيس الجمهورية الدكتور جلال الماشطة ونخب من الاكاديميين والمختصين بالشأن الاقتصادي وباحثين وخبراء اقتصاديين فضلا عن مستشارين في مجلس الوزراء.

جلسة العمل الاولى

بغداد / شاكر المياح وافراح شوقي وقيس عيدان تصوير: مهدي الخالدي

وبدأ المؤتمر اعماله بكلمة مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون القاها رئيس اللجنة التحضيرية عباس الغالبي قال فيها ان انعقاد المؤتمر يأتي في ظرف يعاني الاقتصاد العراقي فيه من اختلالات هيكلية وبنيوية كبيرة.
واشار الغالبي في كلمته الى تعقيدات عملية التحول الاقتصادي الجارية في البلاد والتي بدأت بعد عام ٢٠٠٣ حيث اقر الدستور العراقي بان الاقتصاد العراقي سيكون (اقتصاد السوق) ، حيث انصبت اوراق العمل والبحوث المشاركة في المؤتمر والمقدمة من قبل نخب من رجال الاعمال والقطاع الخاص والاكاديميين والخبراء الاقتصاديين بمختلف مشاربهم على اهمية وضرورة الاصلاحات الاقتصادية.

اسئلة ملحة

بعد ذلك القى الدكتور احمد الوزان كلمة جاء فيها ان مؤتمر مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون يجمع بين المؤسسات الحكومية والنخب الاكاديمية والخبراء من رجال الاعمال والمهتمين بالشأن الاقتصادي وان مؤسسة المدى تطمح الى توفير فرصة طيبة ومثمرة للجمع بين مختلف وجهات النظر ازاء التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني.
واشار الوزان الى ان المؤتمر يسعى الى طرح اسئلة عدة منها:هل على الحكومة ان تمتلك وتدير المزيد من المشاريع في سياق التحول نحو اقتصاد السوق بحاكمية ثقل التركة الاقتصادية والاجتماعية المتوارثة من حقب زمنية مضت ؟ وكيف لنا استشفاف الدور المستقبلي لكل من الحكومة والقطاع الخاص بحاكمية المستجدات الدولية ومشروطيات الالتزامات الجديدة ازاء الغير في سياق عالم معولم بل في سياق عالم مسطح لامجال فيه سوى للاكفاء حسب؟ ومن هنا يكون بلا غنى عن المعطيات النظرية التي من المتفرض ان تحكم بأصالتها ورصانتها العلميتين البرامج الاقتصادية للحكومة المنتخبة وتوجهاتها ازاء مسألة التحول.
كما نكون بلا غنى ايضا عن وجهة نظر رجال الاعمال والمستثمرين المجازفين بل وحتى وجهة نظر المؤسسات المدافعة عن حقوق العمال والمنتجين والمستهلكين على حد سواء، لتكتمل بذلك الصورة بكل ابعادها.

الاستثمار والقطاع الخاص

بعد ذلك بدأت اعمال الجلسة الاولى من المؤتمر حيث ترأسها الدكتور محمد صالح القريشي وقرر لها الاستاذ باسم عبد الهادي وكانت في محورين هما الاستثمار والقطاع. وقرأ مستشار رئاسة الوزراء الدكتور عبد الحسين العنبكي بحثه الموسوم (اصلاح وخصخصة الشركات العامة) تكلم فيه عن برنامج تنمية القطاع الخاص في العراق واهم تحديات الاصلاح وتحديات التحول نحو الخصخصة واهم ملامح خارطة الطريق لاصلاح الشركات العامة وتعرض الباحث وعبر فريقه البحثي الى نموذج لاحدى شركات وزارة الموارد المائية من خلال وضعها الحالي واساليب خصخصتها، واشر الباحث أهم تحديات الإصلاح (التشغيل وفق معايير تجارية) وهي عدم توفر الكهرباء ما ادى الى توقف جزء كبير من الطاقات الإنتاجية المتاحة وجعل كلف الإنتاج مرتفعة والمنتجات غير منافسة في السوق. وكذلك هيمنة الوزارات على قرارات مجالس الإدارة. وعقلية العاملين ليست تنافسية وهي تحتاج الى ثقافة السوق . واخيرا غياب المعيار الذي يحدد وجود ميزة نسبية للمنتج من عدمه .

رئيس هيئة الاستثمار

د. ماجد الصوري

ممثل رئيس الجمهورية جلال الماشطة

وليد عيدي

اما أهم تحديات التحول نحو (الخصخصة) فقد اشرها بنقاط هي: العمالة الفائضة وعدم وجود قرار جاد في الوزارات للتخلص من الشركات العامة. والمدراء العامين للشركات والكثير من العاملين غير مرحبين بالخصخصة ويقاوموها بقوة. كذلك هناك نواقص في التشريعات.
ثم اعقبه عضو الهيئة الوطنية للاستثمار الدكتور عبد الله البندر ببحثه الموسوم (الدور التنموي للاستثمار في ظل الازمة العالمية) طرح فيه جملة تساؤلات منها: هل ان الاستثمار مرادف للتنمية؟! وعلق البندر قائلاً ان الكثيرين من راسمي السياسات الاقتصادية وخاصة في الدول العربية ظنوا ان التنمية هي مرادف للاستثمار وظنوا اننا كلما استثمرنا اكثر تسارعت خطانا على درب التنمية. والحقيقة هي ان التنمية مشروع حضاري متكامل وما الاستثمار إلا بعداً واحداً في هذا المشروع وهو البعد الاقتصادي. وادرج الباحث حقائق اخرى منها ان تحقيق التنمية يتطلب حجوماً ضخمة من الاستثمار. والاهم هو نوع الاستثمار ومدى انتاجيته. واكد في بحثه ان الاستثمار لن يكون "العصا السحرية" التي ستنجز مهام التنمية. وذكر بأن استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ قدرت حاجة الاقتصاد العراقي خلال الفترة اعلاه بـ (١٨٧,٨) مليار دولار. وان مصادر تمويل الاحتياجات الاستثمارية خلال نفس المدة حددت بمصدرين هما:
١. التمويل المحلي: ٤١,٨ ٪
(ادخار حكومي،ادخار خاص)
٢. التمويل الخارجي:٥٨,٢ ٪
(منح وقروض ميسرة واستثمارات خاصة مباشرة)
ونوه الباحث الى عدة مشكلات اهمها وجود ازمة عالمية و انخفاض اسعار النفط وضعف التمويل وانخفاض تخصيصات الموازنة العامة و اخيرا انخفاض تخصيصات الموازنة الاستثمارية، وتساءل قائلا: هل ان العراق مؤهل لاستقطاب استثمارات من الممكن ان تعوض مامتوقع ان تخسره الموازنة العامة من ايرادات بسبب الازمة؟ وهل ان الاصلاحات المتبعة كافية؟ وهل يمتلك العراق الحد الادنى من البيئة النموذجية لجذب الاستثمارات؟ والسؤل الاهم: هو لماذا ننتظر الازمة لنبدأ بالاصلاح؟ ولماذ لا ننتج الفعل لا رد الفعل؟
وختم البندر بحثه بادراج اهم معوقات الاستثمار في العراق ومنها: الملكية (معظم القوانين العربية تتيح الملكية للمستثمر الاجنبي كذلك قانون الاستثمار في اقليم كردستان رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦). وتخصيص الاراضي والافتقار الى استراتيجية واضحة للاستثمار والفرص الاستثمارية واعداد الخارطة الاستثمارية (كيفية ولاتستند الى معايير دقيقة في التخطيط والجدوى الاقتصادية).

د. عبد الحسين العنبكي

عبد الله البندر

شيروان مصطفى

د عامرة البلداوي

الاستثمار الاجنبي ودوره المتوقع

وتلاه مدير عام مراقبة الصيرفة والائتمان وكالة في البنك المركزي العراقي وليد عبدي عبد النبي الذي قرأ دراسته الموسومة (الاستثمار الأجنبي ودوره المتوقع في تطوير الاقتصاد العراقي) جاء فيها: يستخدم العالم وسائل مختلفة للتنظيم والاتصال والانتاج، ليتداخل الاقتصاد المحلي مع الخارج ، مما يجعله اكثر عرضة للتغير السريع مقارنة بما كان عليه الحال فيما مضى، وفي الوقت نفسه، فان السنوات الثلاثين الماضية، اظهرت اختلافات لافتة للنظر ومتزايدة بين البلدان في قدرتها على المنافسة والنمو، فهناك حاجة دائمة الى تحسين القدرة التنافسية، والحفاظ على نمو الدخل في اطار اقتصادي مفتوح. وفي ظل هذا العالم المتغير، والاكثر تماسكا، ظل الاقتصاد العراقي على مدى اكثر من عقدين يعيش في ازمة خانقة، ويعاني من اختلالات هيكلية حقيقية، جراء استنزاف موارده في حروب لا طائل من ورائها، وسياسات اقتصادية غير حكيمة، ثم حصار اقتصادي ضيق الخناق عليه، حتى باتت البطاقة التموينية نافذة للعيش ، يتواصل الانسان العراقي من خلالها البقاء على هامش الحياة، على الرغم من انها لم توفر ابسط الشروط لضمان انسانيته وكرامته. ثم تناول مفهومي الاستثمار والاستثمار الاجنبي وكذلك دور الاستثمار الاجنبي في عملية التنمية، موضحاً بأن للاستثمار بشكل عام في الاقتصاد الحديث أهمية كبرى، فالطلب على سلع الاستثمار يشكل جزءا" كبيرا وهاما" في الاداء الاقتصادي، وذلك كونه جزءا" من التاريخ العراقي، ولانه يلعب دورا" مهما" في تحديد الدخل والاستخدام، على الرغم من أنه غير ثابت ومتقلب باستمرار.
اما عن اهمية الاستثمار الاجنبي ودوره في عملية التنمية ، فالجدل ما زال قائما" بشأن أهميته وجدواه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المضيفة له طالما أستمر الخلاف قائما" بين أهداف ومصالح أطراف الاستثمار المختلفة. هذ على الرغم من أن الاستثمار الاجنبي المباشر قد مارس دورا" مهما" في نمو اقتصاديات متعددة في قطاعات معينة، كحقول البترول في الخليج العربي ومزارع الشاي في الهند الا ان هناك بعض العواقب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخطيره لهذا الاستثمار.
ان التنمية الشاملة بمفهومها المعاصر: هي مجتمعية واعية ودائمة ، موجهة وفق أرادة وطنية مستقلة من اجل أيجاد تحولات هيكلية واحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية، تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني، وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه.

دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة

اعقبه المدير المفوض للشركة العراقية لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة شيروان انور مصطفى ببحثه الموسوم (دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية القطاع الخاص). تناول فيه موضوعة الاصلاحات الاقتصادية في العراق باعتباره من المواضيع الحيوية للغاية، و دور قطاع الـ (sms)في الاصلاحات الاقتصادية، وهو قطاع مهم وحيوي جدا ومن الممكن ان يخفض من مشاكل كثيرة اهمها مشكلة البطالة المقنعة المستفحلة في العراق بشكل كبير، ومن الممكن ان يضيف للناتج الاجمالي العراقي قيمة كبيرة ويخفف من نزيف العملة الصعبة التي تذهب الى خارج الحدود عبر تشغيل الكثير من الايدي العاملة العراقية، واستعرض الباحث الدراسات التي تويد ماذهب اليه.

الزميل عباس الغالبي

السياسات المالية والنقدية

وفي الجلسة الثانية التي ترأسها الاستاذ في كلية العلوم السياسية جامعة النهرين الدكتور عبد علي كاظم المعموري والتي تمحورت حول السياسات المالية والنقدية، قرئت فيها اربعة بحوث لكل من المستشار في البنك المركزي العراقي الدكتور مظهر محمد صالح والاستاذ في كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية الدكتور فلاح حسن ثويني، والمدير التنفيذي لرابطة المصارف العراقية الخاصة عبد العزيز حسون وعضو بيت الحكمة السيد بلال الجوادي.
وعلى هامش المؤتمر تحدث عدد من الاكاديميين والمتخصصين عن اهمية عقد مثل هذه المؤتمرات الاقتصادية حيث قال الدكتور محمد صالح القريشي استاذ الاقتصاد في جامعة بغداد ان الاصلاح الاقتصادي في كل دول العالم مطلوب بشدة بسبب وجود حركية للوضع الاقصادي المحلي والعالمي، فكل فترة تتولد حاجة الى اعادة النظر في ماموجود من سياسات اقتصادية وتقييم هذه السياسات بمعنى تقييم الاداء اي اداء السياسات التي تم تبنيها لغرض اصلاح الوضع الاقتصادي وتقدمه. فالاصلاحات الاقتصادية ضرورة مستمرة حتى نستطيع تمييز السياسات التي اخفقت والتي نجحت من اجل وضع البلد على المسار الصحيح واعتقد انها من اهم اهداف مؤتمرنا اليوم، فنحن نعيش في عالم متغير، ليس هناك شيء ثابت والسياسات قد تلائم مرحلة ولاتلائم مرحلة لاحقة. لذلك يجب ان تكون هناك خطط قصيرة المدى ومتوسطة وبعيدة المدى وهو ما من شأنه ان يرفع من مستوى الاقتصاد في البلد وهذا هو دور الهيئات التخطيطية والمؤسسات المعنية.

الحاجة الى اصلاح اقتصادي حقيقي وجذري

اما ستار البياتي من مركز المستنصرية للدراسات العربية/ الجامعة العربية فقال حول طبيعة محاور المؤتمر ان الاقتصاد العراقي مليء بالمشاكل، ولذلك طرحت الكثير من الافكار المعنية بالاصلاح الاقتصادي، وهي عملية شاملة لاتشمل قطاعاً معيناً دون اخر، ومن ضمنها بشدة القطاع المصرفي ليواكب طبيعة التغيرات الاقتصادية على المستوى العالمي ايضاً ونحن نعلم ان القطاع الاقتصادي بحاجة الى تفعيل دوره بالنشاط الاقتصادي طالما ان الاقتصاد العراقي يتجه نحو اقتصاد السوق او الاقصاد الحر. وعملية النهوض بالقطاع الخاص ترتبط ايضا بالمصارف وترتبط بدورها بجملة النظام المصرفي في العراق وعلاقتها بالبنك المركزي وهي بحاجة الى اصلاح حقيقي وجذري يأخذ بعين الاعتبار طبيعة الظروف العراقية والمتغيرات الدولية ايضاً. ونحن واثقون من ان المؤتمر ستتمخض عنه توصيات تدعم النهوض بالاقتصاد العراقي من خلال عملية الاصلاح الاقتصادي في جميع القطاعات الاقتصادية.

التواصل بين الدولة والأكاديميين

مستشار الهيئة الوطنية للاستثمار د.عبد الله البندر قال عن المؤتمر انه خطوة في ادامة التواصل بين مؤسسات الدولة وبين الاكاديميين والاختصاص سواء العاملين في القطاعات الاخرى كالجامعات ومؤسسات البحث العلمي:
ومن وجهة نظري كاقتصادي اجد ان هناك حاجة كبيرة لعقد هكذا مؤتمرات لادامة سياسة الدولة الاقتصادية ورفدها بالخبرات والافكار والنظريات وهو مهم في المرحلة الحالية، ونحن مقبلون على خطة خمسية ستبدأ من عام ٢٠١١ الى عام ٢٠١٤ من الموازنة العامة، وستكون لهذه المؤتمرات بصمات في تصحيح مسارات الاقتصاد العراقي، ونحن نتوسم ان نجد الحلول دائماً للمشاكل التي تعاني منها البلاد وكذلك مناقشة المشاكل العالمية لان العراق هو واحد من منظومة عالمية متصلة، خصوصاً وان اقتصادنا ظل معتمدا ومنذ فترة طويلة على ايرادات النفط في تمويل وتطوير هياكله الاقتصادية وتحقيق معدلات النمو، وبالتالي فأن هذا المتغير الوحيد (النفط) يتأثر بالتقلبات والمتغيرات التي تحصل في الدول المستوردة في العالم. وهذا يتطلب ايجاد المصدات او المستلزمات لادامة عملية تصدير النفط والقطاع الاقتصادي بشكل عام. وايجاد حلول للمشاكل التي ورثناها كالبطالة والتضخم وعدم مساهمة القطاعات الاقتصادية في النواتج المحلية الاجمالية.

تشوهات كبيرة في الاقتصاد العراقي

الدكتور عبد علي المعموري رئيس قسم العلاقات الاقتصادية الدولية في جامعة النهرين قال: المؤتمر جاء متأخراً نوعاً ما، لان كلمة شعار المؤتمر الاصلاح وتعني اصلاح ماهو معوج فكان المفروض ان يبدأ الاصلاح مبكراً بسبب كون ان الاقتصاد العراقي يعاني من تشوهات كبيرة جزء كبير منها بسبب غياب النظرة الصحيحة لما يراد له، او بمعنى ادق هو وجود ضبابية في الرؤية لعملية تعديل مسار الاقتصاد العراقي سواء في النظام السابق او مابعده، لحد الان لاتوجد هناك رؤية واضحة عن ماينبغي ان يكون، المباحثات والنقاشات غير منسقة والحكومة العراقية تتحمل جزءاً كبيراً من تلك المشكلة لانها لم تحرك ساكناً باتجاه الجمعية العراقية للاقتصاديين على مدى اربع سنوات، وبالتالي بلورة رؤية واضحة لتصحيح اخطاء العملية الاقتصادية، كما ان عقد المؤتمرات في الخارج في الحل والترحال لم يقدم شيئاً للواقع الاقتصادي.